HSP

الأمم المتحدة

HSP/GC/23/4

Distr.: General
28 January 2011

Arabic
Original: English

UN-HABITAT

مجلس إدارة
برنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية

الدورة الثالثة والعشرون
نيروبي، ١١ – ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*
حوار بشأن الموضوع الرئيسي الخاص للدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة

حوار بشأن الموضوع الرئيسي الخاص للدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة: التنمية الحضرية المستدامة من خلال توسيع سبل الحصول العادل على الأراضي والسكن والخدمات الأساسية والبنية التحتية

ورقة موضوع من المدير التنفيذي

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى تسهيل الحوار في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة. ومن المتوقع أن تناقش الحكومات والسلطات المحلية والشركاء الآخرين في جدول أعمال الموئل القضايا المتعلقة بتوسيع سبل الحصول العادل على الأراضي والسكن والخدمات الأساسية والبنية التحتية في سياق التنمية الحضرية المستدامة، والمساهمة بذلك في المناقشات المقبلة خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢.

وتجسد الورقة نتائج الدورة الخامسة للمنتدى الحضري العالمي الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في آذار/مارس ٢٠١٠ وتنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل لموئل الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣.

وتسلط الورقة الضوء على المواضيع الفرعية الثلاثة التالية:

(أ) التنمية الحضرية المستدامة؛

(ب) التوفير المتكامل للأراضي والسكن والخدمات الأساسية والبنية التحتية؛

(ج) الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية الحضرية المستدامة والقضاء على الفقر في المناطق الحضرية والإطار المؤسسي للتنمية الحضرية المستدامة.

وفي حين تركز الورقة على المدن في البلدان النامية فإن العديد من الملاحظات والتوصيات الواردة فيها ذات أهمية عالمية، لأن قضايا الأراضي والسكن والخدمات الأساسية والبنية التحتية، في سياق التنمية الحضرية المستدامة والفقر في المناطق الحضرية والاقتصاد الأخضر والإطار المؤسسي للتنمية الحضرية المستدامة، تمثل تحديات رئيسية لكثير من المناطق الحضرية في البلدان المتقدمة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

* HSP/GC/23/1.

080311 K1170348

لدواعي الاقتصاد في النفقات طُبعت نسخ محدودة من هذه الوثيقة، ويرجى من المندوبين التفضل بإحضار نسخهم للاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

مقدمة

١ - لمواجهة الزيادة في طلب البشر على السلع الاستهلاكية والخدمات وفي التلوث، التي تتفاقم بفعل تضاؤل الموارد العالمية، يركز العالم بقدر متزايد على التنمية المستدامة. غير أننا يجب أن نسأل عن كيف تتعلق التنمية الحضرية المستدامة بالتوسع الحضري والهجرة ونمو الأحياء الفقيرة بمعدلات ضخمة، وكيف يمكن أن يساعد توسيع سبل الحصول على الأراضي والسكن والخدمات الأساسية والبنية التحتية على تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

٢ - ومنذ عام ٢٠٠٠، أضيف إلى سكان العالم ٥٥ مليون نسمة من سكان الأحياء الفقيرة الجدد. ومن غير المقبول أن يعيش ما يقرب من بليون نسمة الآن في الأحياء الفقيرة وغيرها من أنواع السكن غير اللائق، مع انعدام ضمان الحيازة أو ضآلته وعدم كفاية إمدادات المياه والصرف الصحي. وبحلول عام ٢٠٣٠ سيحتاج نحو ٣ بلايين نسمة، أو ٤٠ في المائة من سكان العالم، إلى السكن والخدمات الأساسية. ويعني ذلك بناء ١٥٠ ٩٦ وحدة سكنية كل يوم على أراض مزودة بالخدمات توفَّر لها المياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق الموصلة.

٣ - وترتكز نهوج التنمية المستدامة على الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي سياق الاستدامة الحضرية، يشكل الحيز الحضري والحوكمة الحضرية قضايا هامة تستدعي مزيداً من الدراسة. واستناداً إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية الذي عقد في اسطنبول، تركيا، من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، تضع التنمية الحضرية المستدامة في الاعتبار الجوانب المكانية والمادية والحوكمية لعملية التنمية الحضرية.

٤ - وستوفر مداولات مجلس الإدارة في دورته الثالثة والعشرين صورة أوضح عن الكيفية التي يمكن بها أن يؤدي توسيع سبل الحصول العادل[(١)] على الأراضي والسكن والخدمات الأساسية والبنية التحتية إلى حفز التنمية الحضرية المستدامة وإلى التحول نحو الاقتصاد الأخضر. وسيُنظر أيضاً في الإطار المؤسسي للتنمية الحضرية المستدامة.

٥ - ويجب أن يسترشد بالتوسع الحضري المستدام بنهج قائم على التنمية الإقليمية إزاء التخطيط للتوسع الحضري القادر على استيعاب الطلب الجديد على الأراضي والسكن والخدمات الأساسية والبنية التحتية. وينبغي أن يعزِّز هذا النهج التخطيطي النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، ويجب أن يكون مستوحى من مبادئ التنقل المستدام التي تهدف إلى كفاءة استهلاك الطاقة.

٦ - وستكون مداولات مجلس الإدارة هي الفرصة الأخيرة لضمان مناقشة التنمية المستدامة في المناطق الحضرية في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢.

(١) ستخدم عبارة ''توسيع سبل الحصول العادل'' للإشارة إلى توسيع سبل الحصول العادل على الأراضي والسكن والخدمات الأساسية والبنية التحتية.

أولاً – الولاية المسندة

٧ – في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية، أكد المشاركون وجود حاجة إلى مجتمعات ''تستخدم الموارد بكفاءة وفي حدود القدرة الاستيعابية للنظم الإيكولوجية و... [إتاحة] فرص متساوية لجميع الناس، وبخاصة أولئك الذين ينتمون إلى فئات مستضعفة ومحرومة، لحياة صحية ومأمونة ومنتجة تنسجم مع الطبيعة ومع تراثهم الثقافي وقيمهم الروحية والثقافية وتكفل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، ومن ثم تسهم في تحقيق أهداف التنمية الوطنية المستدامة''.

٨ – والهدف من هذا التقرير هو تحفيز النقاش بين الحكومات والسلطات المحلية والشركاء الآخرين في جدول أعمال الموئل خلال الدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة حول كيفية توفير استجابة فعالة للتحديات الحضرية المعاصرة، من أجل تحقيق الأهداف التالية:

(أ) تمكين مجلس الإدارة من اتخاذ موقف بشأن التنمية الحضرية المستدامة ومساهمتها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

(ب) صوغ استجابات استراتيجية لتحديات التنمية الحضرية المستدامة، استناداً إلى التوصيات الواردة في جدول أعمال الموئل والأهداف الإنمائية للألفية وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ والنتائج التي خرج بها الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الستين للجمعية العامة؛

(ج) تشجيع الحكومات والشركاء في جدول أعمال الموئل، على الصعيد الدولي والوطني والمحلي، على الالتزام بتوسيع سبل الحصول العادل على الأراضي والسكن والخدمات الأساسية والبنية التحتية، في إطار من التنمية الحضرية المستدامة.

٩ – في حين يركز هذا التقرير على المدن في البلدان النامية فإن العديد من ملاحظاته وتوصياته المتعلقة بقضايا الأراضي والسكن والخدمات الأساسية والبنية التحتية، في سياق التنمية الحضرية المستدامة والفقر في المناطق الحضرية والاقتصاد الأخضر والإطار المؤسسي للتنمية الحضرية المستدامة، هي ذات أهمية عالمية، إذ أن هذه القضايا تمثل تحديات رئيسية للعديد من المناطق الحضرية في البلدان المتقدمة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

ثانياً – تحقيق التنمية الحضرية المستدامة من خلال توسيع سبل الحصول العادل على الأراضي والسكن والخدمات الأساسية والبنية التحتية

ألف – التنمية الحضرية المستدامة

١٠ – تهدف التنمية الحضرية المستدامة إلى تحسين الصحة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الطويلة الأجل للمدن والبلدات من خلال التوفيق بين الرؤى والأحلام والتطلعات المستقبلية لسكان المدن واحتياجاتهم الحالية وواقعهم الراهن، ومن خلال تعزيز الأمن البشري في المناطق الحضرية والتوفيق بين التقدم والتنمية في المستقبل ومستويات الازدهار الحالية.

١١ – وتشتمل رؤية التنمية الحضرية المستدامة المنبثقة داخل موئل الأمم المتحدة على نهج متعدد القطاعات. وتعبِّر خطة موئل الأمم المتحدة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ عن هذه الرؤية من خلال الأهداف الاستراتيجية والمتعلقة بالسياسات في مختلف مجالات التركيز.

وفي هذا السياق، تشمل التنمية الحضرية المستدامة جعل المدن منتجة اقتصادياً ومستدامة بيئياً وملائمة للعيش، وشاملة للجميع ومنصفة اجتماعياً، بما يتضمن منع العنف والجريمة.

١٢ - ويجب أن تضع التنمية الحضرية المستدامة في الاعتبار أيضاً المساواة والفقر. فالمجتمعات العادلة هي مجتمعات أكثر فعالية في الأجل الطويل. ويرى البنك الدولي أنه من خلال إدراج الإنصاف والعدالة كعناصر أساسية لاستراتيجية إنمائية فعالة، ستكون البلدان النامية أكثر قدرة على الوصول إلى النمو المستدام ومسارات التنمية المستدامة.(٢) ولا يمكن لأية مدينة أن تدعي أنها منسجمة إذا كانت قطاعات كبيرة من سكانها محرومة من الاحتياجات الأساسية في حين تعيش شرائح أخرى في بذخ.(٣) وهذا المفهوم للتنمية الحضرية المستدامة يتسق مع مبادئ التنمية المستدامة.

١٣ - والتنمية الحضرية المستدامة هي المظهر المكاني لعمليات التنمية الحضرية التي تخلق بيئة مبنية ذات قواعد ومؤسسات ونظم حوكمة تمكِّن الأفراد والأسر والمجتمعات من تحقيق أقصى إمكاناتها. ويجب أن تحسِّن عمليات التنمية الحضرية هذه أيضاً إمكانية الحصول على مجموعة واسعة من الخدمات المتسمة بالكفاءة بيئياً واقتصادياً لكي تُخطَّط المنازل والأحياء والمدن والبلدات وتُبنى وتُجدَّد وتُدعم بسبل تؤدي إلى تقليل أي تأثير سلبي على البيئة وتحافظ على نوعية حياة السكان وسبل معيشتهم الحالية والمستقبلية. ومن ثم يمكن تعريف مصطلح ''التنمية الحضرية المستدامة'' بأنه يعني التحول المكاني للبيئة الحضرية ولنوعية حياة سكانها - من خلال عمليات ونظم للتخطيط والإدارة والحوكمة تتسم بالمشاركة والإنصاف والمساءلة والفعالية - الذي يجعل الأحياء والبلدات والمدن أكثر سلامة من الناحية البيئية ومنتجة اقتصادياً وشمولية اجتماعياً من أجل الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

١٤ - وقد أثبتت التجربة أنه، من أجل تحقيق التنمية المستدامة والاستعداد لقدوم المهاجرين الجدد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، يلزم أن نعمل على المستوى الوطني والإقليمي ومستوى المدن والمستوى المحلي. والعمل على الصعيدين العالمي والإقليمي ضروري أيضاً لأغراض الدعوة إلى المناصرة ووضع السياسات.

١٥ - وتستكشف هذه الورقة كذلك كيف يقدِّم توسيع سبل الحصول العادل على الأراضي والسكن والخدمات الأساسية والبنية التحتية مساهمة حاسمة الأهمية في التنمية الحضرية المستدامة.

باء - ماذا يعني توسيع سبل الحصول العادل؟

١٦ - يتسم توسيع سبل الحصول العادل بأهمية حاسمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية الحضرية المستدامة. كما أن توسيع سبل الحصول العادل على الأراضي والسكن والخدمات الأساسية من أجل المساعدة على الحد من الفقر ينطوي على التعامل مع مجموعة واسعة من القطاعات بالتزامن وبطريقة متكاملة. فللفقر أسباب جذرية متعددة تستعصي على الحلول القطاعية. وانعدام إمكانية الحصول على الأراضي والسكن والخدمات الأساسية - أي الجوانب المادية للفقر - هي مسألة حاسمة الأهمية في البلدان

(٢) البنك الدولي (٢٠٠٦)، *تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٦: الإنصاف والتنمية*، واشنطن العاصمة.

(٣) Earthscan, UN-Habitat, *State of the World's Cities Report: Harmonious Cities 2008/9,* London.

النامية. وكثيراً ما يتجلى الحرمان من خلال زيادة تكوُّن الأحياء الفقيرة. ويتطلب توسيع سبل الوصول العادل من أجل المساعدة على الحد من الفقر اتباع نهج متكامل ومواءم ومنسق.

١٧ - ومن المهم إعادة التفكير في توسيع سبل الحصول العادل على الأراضي والسكن والخدمات الأساسية والبنية التحتية في المناطق الحضرية والنظر إلى ما يتعدى العلاقة بين العرض والطلب. ومن شأن ذلك أن يمكننا من إدراج مفاهيم أخرى مثل توفير الخدمات بطريقة شاملة اجتماعياً ومتكاملة وتقاربية، تتوافق مع احتياجات مختلف فئات المواطنين. وينبغي أن تكون هذه الخدمات ميسورة التكلفة وملائمة وذات نوعية مرضية وأن توفَّر في التوقيت الملائم امتثالاً للالتزامات والأنظمة المحلية والإقليمية والوطنية والدولية بطريقة مسؤولة ومستدامة بيئياً.

١٨ - ويمكن توسيع سبل الحصول العادل بطرائق شتى. وتروِّج هذه الورقة لتوسيع سبل الحصول العادل على أساس الإنصاف وإيلاء اهتمام خاص للفئات المحرومة. وللعدل أهمية حاسمة في الحد من الفقر والاستبعاد وتعزيز التقدم والتنمية. ولن تزدهر المدن إلا إذا توافر فيها توزيع أكثر عدلاً للموارد والفرص (بما في ذلك فرص الحصول على الخدمات والاستفادة من المرافق الاجتماعية)، واحترام سيادة القانون والقواعد المؤسسية. وتحمي المدن العادلة سكانها عن طريق تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها توزيع فوائد النمو والتنمية بطريقة غير تمييزية.

١٩ - ومن الخطوات العملية التي يمكن أن تصبح بها المدن أكثر شمولية اتخاذ إجراءات موجهة بدقة لتوسيع حصول الفئات المحرومة على الأراضي والسكن والخدمات الأساسية والبنية التحتية. ويمكن أن تُستخدم الإيرادات المتأتية من حصاد زيادة القيمة المتعلقة بالاستثمارات في المناطق الحضرية لتمويل الخدمات بطريقة تجعل أكثر الأشخاص قدرة على الدفع يتحملون جزءاً متناسباً من تكلفة الخدمات. كما أن الضرائب العادلة على الأراضي والممتلكات يمكن أن تجعل بوسع السلطات تثبيط المضاربة، وبذلك تمنع وصول أسعار الأراضي إلى مستويات باهظة تؤدي إلى انحراف أنماط توزيع الأراضي.

٢٠ - وإذا أصبح توسيع سبل الحصول العادل حقيقة واقعة فستلزم، على مستوى السياسات، استجابات متماسكة مشتركة بين القطاعات لدمج الأنظمة ومستويات الحوكمة المتعددة، وفي الوقت ذاته ترشيد المعايير والإعانات والتعرفات، والحد من الهدر وتعظيم العائدات. ومن الضروري توفير حوافز ترمي إلى ضمان قيام مقدمي الخدمات بتوسيع سبل الحصول بطريقة متكاملة وشمولية اجتماعياً؛ ويمكن أن يكون من تلك الحوافز آليات التسعير أو الحوافز المالية الموجهة بدقة (الإعفاءات الضريبية أو المنح الضريبية) أو التنظيم المباشر أو تخفيض تكاليف الامتثال، ويمكن أن يُستخدم كل منها مستقلاً أو أن يُجمع بينها.

٢١ - وتلزم تهيئة بيئة سياسات مؤاتية لتمكين المؤسسات والشبكات التي تقدم الخدمات من تعزيز قدرتها على توسيع سبل الحصول الشمولية اجتماعياً على الأراضي والسكن والخدمات الأساسية بطريقة منسقة ومتكاملة. وينبغي أن تتضمن هذه البيئة تحسين ترتيبات اتخاذ القرارات، وبرمجة وتنسيق نظم متماسكة لتوفير الخدمات المتكاملة، وجمع البيانات وتحليلها، والتخطيط والميزنة بطريقة متكاملة وتشاركية. ويؤدي الدعم المؤسسي للتنمية الحضرية المستدامة وظيفته بطريقة أفقية، عبر مختلف المجالات والمؤسسات، في حين أن السلطة تنظَّم عادة بطريقة عمودية داخل المؤسسات. ولذا فمن المهم المضي إلى ما وراء البعد العمودي وإدراج البعد الأفقي في هذه التدابير.

٢٢ - وإعادة التفكير هذه في توسيع سبل الحصول العادل تفترض مسبقاً السؤال التالي: توفير سبل الحصول لمن؟ وتشجِّع مبادرة الأمم المتحدة المتعلقة بتوفير الحماية للأرضية الاجتماعية، التي يساهم فيها موئل الأمم المتحدة، على استخدام نظم مستدامة لتوفير الخدمات الأساسية التي تساعد على جعل حقوق الإنسان حقيقة واقعة؛ وهذا هو المنظور الاشتمالي اجتماعياً إزاء تقديم الخدمات. ويضمن الاشتمال الاجتماعي أن يتاح للمعرضين لخطر الفقر والاستبعاد أن يشاركوا مشاركة كاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتمتع بمستوى معيشي لائق وبالرفاه. كما أن النهج الاشتمالي اجتماعياً بشأن توسيع سبل الحصول على الخدمات يركز على احتياجات المواطنين وعلى قدرة النظم والمؤسسات على توفير الخدمات المتكاملة التي يمكن أن تلبي هذه الاحتياجات.

٢٣ - ويتعين على الحكومات مراجعة وإصلاح نظمها الخاصة بتوفير الأراضي والسكن والبنية التحتية والخدمات الأساسية لجعلها شمولية اجتماعياً وتوسيع سبل الحصول عليها عن طريق مزيج من التدخلات السياسية.

٢٤ - ولا يمكن تحقيق الرغبة في توسيع البنية التحتية والخدمات الأساسية في المدن وتحقيق التلبية المستمرة للطلب الدائم التزايد من دون وجود آليات تمويلية مستدامة وذات قاعدة عريضة. ويستلزم هذا الأمر التطلع إلى أبعد من مصادر التمويل التقليدية (الضرائب على الأراضي والأملاك) والنظر في أدوات مبتكرة لحصاد القيمة التي يضيفها الاستثمار في الأراضي من أجل زيادة الأموال المتاحة لتوفير البنية التحتية والخدمات الأساسية. وتشمل أدوات حصاد القيمة ضرائب البنية التحتية، وبيع الأراضي ومزادات الأراضي، وبيع حقوق التنمية، ورسوم التأثير وجبايات التحسين.

ثالثاً - التحديات والفرص في مجال تحقيق التنمية الحضرية المستدامة من خلال توسيع سبل الحصول العادل

ألف - توسيع سبل الحصول العادل على الأراضي

٢٥ - للأراضي أهمية حاسمة في توفير السكن والبنية التحتية والخدمات على نطاق واسع. وتلزم معالجة مسألة الأراضي من أجل توفير ضمان الحيازة لمواطني المناطق الحضرية، ولتوفير السكن اللائق والخدمات اللائقة، ولوضع أساس لتخطيط التوسع الحضري وفقاً لمبادئ التنقل المستدام الهادفة إلى الحد من التدهور البيئي، ولتحسين نوعية الحياة عموماً لسكان الحضر.

٢٦ - وكثيراً ما يمثل اتباع سياسة تشاورية بشأن الأراضي الخطوة الأولى نحو الإصلاح الزراعي والقضاء على الفقر. كما أن وضع وتنفيذ سياسة بشأن الأراضي، إلى جانب اتخاذ الإجراءات الإدارية وإصلاحات الإطار المؤسسي والتنظيمي، يدعم توفير السكن والخدمات الأساسية والبنية التحتية، ومنع نشوء الأحياء الفقيرة ورفع مستواها، والإدارة البيئية، والنقل، وتخطيط استخدام الأراضي. وتتطلب التنمية الحضرية المستدامة اتباع نهوج جديدة بشأن طريقة تنظيم الأراضي وتخصيصها واستخدامها وإدارتها؛ ومن ثم يجب تنفيذ سياسات جديدة بشأن الأراضي. ووفقاً لخطة عمل باماكو، التي وُضعت في مؤتمر الوزراء الأفارقة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية، المعقود في باماكو من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، يتعين أن تضع الحكومات سياسات بشأن الأراضي وتنفذها وأن تصلح الأُطر المؤسسية والتنظيمية ذات الصلة، لكي يتسنى لها تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

٢٧ - والعمليات المتعلقة بسياسات الأراضي هي مؤشرات رئيسية على الحوكمة الجيدة للأراضي. وتشير عبارة حوكمة الأراضي إلى الطريقة التي تدار بها المصالح المتنافسة في الأراضي. وهي تشمل المؤسسات القانونية والعرفية والدينية، كما تشمل مؤسسات الدولة والجهات الفاعلة غير النظامية. وهي أيضاً مسألة تتعلق بالسلطة وبالاقتصاد فيما يخص الأراضي. وتتخذ تحديات حوكمة الأراضي أشكالاً شتى، منها التنافس على الأراضي، والنزاعات، والفساد، وطرد السكان. وحوكمة الأراضي جزء جوهري من الإدارة الحضرية الجيدة. ولضمان الاستدامة، ينبغي أن تجعل الحكومات مبادراتها الخاصة بالأراضي مرتبطة بإطار من حوكمة الأراضي، بدلاً من التركيز على الجوانب التقنية وحدها من جوانب إدارة الأراضي.

٢٨ - ويجري في مجموعة واسعة من البلدان في كل من آسيا وأفريقيا استكشاف شتى النهج بشأن الحقوق في الأراضي، بحيث يمكن أن يُرفع مستوى هذه الحقوق تدريجياً مع مرور الزمن. وليس التمليك الفردي حلاً شاملاً لجميع مشاكل الأراضي. ولدى معظم البلدان بالفعل أنواع غير رسمية من الحيازة ومجموعة واسعة من أنواع الحيازة الرسمية التي لا تستند إلى الملكية الخالصة. وهذا يعني أن من الممكن معالجة مسائل ضمان الحيازة للفقراء والنساء والفئات الضعيفة. وينبغي أن تعزِّز الحكومات ضمان الحيازة للجميع عن طريق تحديد ترتيبات لإنشاء أشكال وسيطة للحيازة والابتعاد عن التمليك الفردي وحده. ومن شأن ذلك أن يسهِّل الحصول على الأراضي وضمان الحيازة لمن يعيشون في مستوطنات غير رسمية.

٢٩ - ويستخدم معظم البلدان ما يمكن أن يسمى ''المسار إلى حيازة الممتلكات''، أي سلسلة طويلة من الخطوات - تصل في بعض الأحيان إلى أكثر من ٢٠٠ خطوة - لتسليم الأراضي المزودة بالخدمات مع ضمان الحيازة في إطار حوكمي وإداري ومالي. وتُتخذ هذه الخطوات ضمن الأطر التنظيمية والمؤسسية في البلد، حيث تقوم بتنسيق الاتفاقات بين القطاعين العام والخاص هيئات في مختلف مستويات الحكومة. ومن الخطوات الرئيسية إصدار تراخيص تخطيط استخدام الأراضي وإبرام الاتفاقات بين شركات المرافق العامة وموردي الخدمات الحكومية، التي يشارك في صوغها مهنيون مثل المحامين وموثقي العقود والمسّاحين. ويقوم المساحون العامّون وسجلات الأراضي بحفظ حقوق ملكية الأراضي وتسجيلها وتدوينها. وعند الانتهاء من جميع الخطوات، يتم تسليم وثيقة الأرض إلى حائز الحق في الأرض. ويتعين على الحكومات أن تستعرض الخطوات التي ينطوي عليها تسليم الأراضي في المناطق الحضرية، وإجراء إصلاحات تنظيمية ومؤسسية للمسارات المؤدية إلى اتخاذ ترتيبات الملكية، وتوسيع سبل الحصول العادل وتوفير الأراضي ذات الحيازة المضمونة.

٣٠ - وتتطلب التنمية الحضرية وجود نظم مستدامة وميسورة التكلفة للأراضي تشمل مدناً وبلدات بكاملها. ومن أجل إشراك الفقراء، يلزم إصلاح عدد من النظم ذات الصلة بالأراضي، تشمل النظم المتعلقة بحيازة الأراضي، والسجلات، والإدارة، وإدارة المعلومات، والتقييم، والحوكمة.

٣١ - ويلزم النظر في مسألة الأراضي بطريقة منهجية، لأنها تربط بين النظم الفرعية للمدن، بما فيها الأنشطة الاقتصادية والإسكان وتوفير الخدمات، وذلك من خلال بعدها المكاني كما يتبين من خلال التخطيط المكاني وإدارة معلومات الأراضي والمسار إلى حيازة الممتلكات أو تنفيذ الحقوق القانونية. ويتعين أن تصلح الحكومات نظمها الخاصة بإدارة معلومات الأراضي لضمان الوصول المنهجي إلى

المعلومات عن الأراضي ومواقعها وأبعادها ووضعها القانوني والإقامة فيها بحكم الواقع، وإدارة تلك المعلومات، لأغراض رفع مستوى الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها.

٣٢ - وينبغي أن تعتمد الحكومات، بحسب الاقتضاء، نظماً تقنية وقانونية لصالح الفقراء، وأن تبني القدرات المؤسسية والمهنية اللازمة لمعالجة شؤون الأراضي. وينشط الشركاء في الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي في إعداد أدوات لصالح الفقراء بشأن الأراضي، وفي تعزيز أشكال الحيازة اللازمة للقيام بذلك ولتنفيذ السياسات الجيدة بشأن الأراضي. ودعماً للأشكال المختلفة من حقوق ملكية الأراضي، تجري تجربة نظام لمعلومات الأراضي وتسجيل الأراضي يراعي مصالح الفقراء وخاص بالأحياء الفقيرة. وقد نجح الشركاء في الشبكة المذكورة في تجربة معايير للتقييم الجنساني في البرازيل وغانا ونيبال.

باء - توسيع سبل الحصول العادل على السكن

٣٣ - يمكن أن يؤدي السكن، الذي هو أثمن الموجودات التي يمكن لسكان الحضر أن يتحصلوا عليها، دوراً رئيسياً في التنمية الاقتصادية، عن طريق إحداث النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والحد من الفقر وتعزيز ممارسات البناء الأخضر المستدامة. ويمثل الإسكان ما يقرب من ٢٠ في المائة من تكوين رأس المال في الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

٣٤ - ويتم تنفيذ الخواص المادية للسكن من خلال الأطر الحوكمية العامة والنظم المؤسسية والمالية والتنظيمية التي تمكِّن المجتمع من بناء المنازل والأحياء. والإسكان أمر أساسي لبناء المدن وتحقيق أنماط التنمية الحضرية المستدامة.

٣٥ - وقد تم الاعتراف عالمياً بالحق في السكن الملائم،[٤] ولكن لم توضع بعد حلول لإسكان المجموعات السكانية ذات الدخل المنخفض على نطاق واسع. ومن شأن برامج رفع مستوى الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها أن تمكِّن الحكومات من تعزيز دور السَّكن في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر وتوجيه مدنها إلى مسار التنمية المستدامة.

٣٦ - وتلزم سياسات تعزز السكن بالمعنى الواسع، وليس فقط المنازل كوحدات. وتشير الأدلة إلى أنه تعذر تنفيذ السياسات التي تشجع على توفير السكن المدعوم دعماً كبيراً الذي تتيحه الدولة على نطاق واسع. وفي الآونة الأخيرة، لم ينجح الاعتماد على السوق لتوفير المنازل في تلبية الطلب المتزايد. وحيثما تم تنفيذ السياستين كلتيهما، ترتب على ذلك نمو في الأحياء الفقيرة لم يسبق له مثيل.

٣٧ - وينبغي للحكومات أن تضع وتنفذ سياسات واستراتيجيات إسكانية تمكينية قائمة على معلومات كافية ويمكن التعويل عليها. ويتعين على الحكومات إصلاح الأطر التنظيمية والقوانين والقواعد والمعايير ووضع وتنفيذ سياسات ولوائح واستراتيجيات تمكينية لتسهيل الوصول إلى مجموعة واسعة من

(٤) معنى عبارة السكن الملائم معترف به في صكوك دولية وفي جدول أعمال الموئل. ووفقاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هناك سبعة عناصر للحق في السكن الملائم، وهي: الضمان القانوني للحيازة، من أجل الحماية من الطرد الإجباري؛ وتوافر الخدمات والمواد والمرافق والبنية التحتية؛ وتيسّر التكلفة؛ والصلاحية للسكنى؛ وتوافر سبل الوصول؛ والموقع؛ والملاءمة الثقافية.

البدائل السكنية الميسورة التكلفة والملائمة والآمنة والسليمة بيئياً لكل شرائح المجتمع. ويلزم أيضاً توفير الأراضي المزودة بالخدمات لبرامج الإسكان على نطاق واسع.

٣٨ - وتشكل التكلفة العالية لمواد البناء عقبة أمام توفير خيارات السكن الملائم الميسور التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية. ويمكن أن تشكل مواد البناء ما يصل إلى ٨٠ في المائة من التكلفة الإجمالية لمنزل بسيط. ويتعين على الحكومات أن تراجع قوانين البناء ومعاييره للتمكين من استخدام مواد البناء المحلية والتكنولوجيات السليمة بيئياً التي يمكن أن تساعد على خفض تكاليف إنتاج المساكن.

٣٩ - وينبغي أن يؤدي الاستخدام الرشيد للأراضي والبنية التحتية والطاقة في المناطق الحضرية إلى جعل المدن متضامَّة بقدر أكبر من خلال تحقيق التكامل بين الأنشطة الحضرية المختلفة. ويجب عند تحديد مواقع المناطق السكنية النظر في إمكانية الحصول إلى الوظائف والفرص الاقتصادية. ولنماذج المدن المتضامَّة أهمية حيوية، بما في ذلك دور الإسكان في تهيئة البيئات السكنية الأعلى كثافة والاستخدامات المختلطة للأراضي وزيادة تركيز الأنشطة الاقتصادية بما يتوافق مع تحقيق وفورات الحجم. ويتيح ذلك للمقيمين العمل والتسوّق بالقرب من منازلهم، وبالتالي تقليل مسافات التنقل وازدحام المرور واستخدام الطاقة وتلوث الهواء، ومن خلال ذلك، إقامة الأحياء والمدن الخضراء.

٤٠ - ويجب أن تشمل سياسات الإسكان التخطيط لاستخدام الأراضي لصالح الفقراء ومع مراعاة الجوانب الجنسانية، على أن يتضمن ذلك التخطيط مفهوم السكن باعتباره قطاع إنتاج اقتصادي وقطاعاً مدراً للدخل. وسيتطلب ذلك المزيد من المرونة في صوغ وتنفيذ السياسات والتشريعات المتعلقة بالأراضي في المناطق التي يكون من شأن الاستعمالات المختلطة للأراضي فيها أن تتيح للسكان الاستفادة من السكن لتعزيز سبل كسب عيشهم.

٤١ - وينبغي للحكومات إجراء تحليل متعمق لأداء وهيكل توفير السكن، بغية استبانة الاختناقات في تسليم الأراضي وقوانين وقواعد ومعايير التخطيط والبناء الحضرية المرهقة.

٤٢ - وإشراك الجهات غير الحكومية في توفير المساكن الميسورة التكلفة والملائمة ضروري لتوفير السكن على نطاق واسع. وينبغي النظر في الأدوات المبتكرة لدعم منظمات المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والاتحادات والتعاونيات والشركات الخاصة القائمة الملتزمة بتوفير الإسكان الاجتماعي.

٤٣ - وفي الممارسة العملية، يعني توسيع سبل الحصول العادل على السكن الملائم توفير السكن على نطاق مناسب وبأسعار في متناول الجميع، وبالتنوع الكافي من حيث السعر والحجم والتصنيف، والذي يقع في موضع مناسب من حيث الحصول على فرص العمل. وحجم العرض أمر أساسي لأنه يؤثر في أسعار المساكن والأداء العام لسوق الإسكان، وفي الحد من تكوين الأحياء الفقيرة، وفي البصمة الإيكولوجية للمدن. ولذا فيمكن أن يؤثر تعزيز ودعم قطاع الإسكان تأثيراً مباشراً على استدامة المدن.

جيم - توسيع سبل الحصول العادل على الخدمات الأساسية والبنية التحتية

٤٤ - الخدمات الأساسية والبنية التحتية ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الريفية والحضرية. والحصول على المياه وتصريف النفايات من عوامل تحديد أماكن التجمعات البشرية، ويؤثر في نموها وتطورها. والخدمات الأساسية والبنية التحتية أمران هامان في تكوين مجموعات سكانية تتمتع بالصحة

وبنوعية حياة جيدة. وتشمل الخدمات الأساسية مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي، والتصرف في النفايات الصلبة والسائلة، ووسائل النقل الفعالة والمأمونة، والطاقة المستدامة.

٤٥ - والخدمات الأساسية والأراضي والسكن مترابطة ترابطاً وثيقاً. ويؤثر تصميم سبل الحصول على الخدمات الأساسية على تحديد مواقع الأراضي والمساكن والبنية التحتية. ويجب أن يكون تخطيط وتمويل الخدمات الأساسية، بما فيها المياه الصالحة للشرب والتصرف في النفايات والنقل والطاقة، جزءاً من توفير الأراضي والمساكن المستوحى من التنمية الحضرية المستدامة.

٤٦ - وتحسين إدارة الموارد المائية وتوزيعها المحلي أمر ضروري لضمان أفضل استخدام للموارد الشحيحة. وينبغي أن يتضمن المنظور الذي يتعدى المنطقة الحضرية إدارة مستجمعات المياه السطحية وموارد المياه الجوفية. ويلزم النظر في تجميع مياه الأمطار وإعادة استخدام مياه الأمطار الجارية ومياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية في مراحل التخطيط لاستخدام الأراضي وبناء المجمعات السكنية.

٤٧ - وفهم طريقة توفير خدمات المياه والصرف الصحي والتنقل والطاقة في النظم الحضرية المختلفة الأحجام ضروري لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة. وقد أخذت الحكومات في الابتعاد عن نهج الحلول التي تناسب الجميع والاتجاه إلى النهوج المتكاملة التي تجمع بين مزيج من التكنولوجيات وأدوات التخطيط. وهذا مهم للربط بين القطاعات النظامية وغير النظامية. فالقطاع غير النظامي يؤدي دوراً هاماً في تقديم الخدمات. وهناك حاجة إلى نهوج جديدة للحوكمة المحلية لاغتنام هذه الفرصة.

٤٨ - وتؤثر جميع أشكال النفايات على إنشاء المستوطنات البشرية وتنميتها المستدامة. ويؤثر إنتاج المخلفات البشرية والحيوانية واستخدامها على نوعية حياة سكان الحضر. ولا يزال تلوث الأراضي والموارد المائية ينتشر حيثما يوجد ضعف في الإدارة والحوكمة في المناطق الحضرية. ولدعم التنمية الحضرية المستدامة، ينبغي أن تتصرف الحكومات في النفايات تصرفاً سليماً.

٤٩ - وكفاءة وسلامة النقل أساسية لتطوير سبل العيش والتنقل المستدام في النظم الحضرية. وقد ساهم الافتقار إلى نظم النقل الجماعي في عدم الحصول على فرص العمل وفي زيادة التلوث البيئي في المدن الكبيرة. ويواجه النقل المستدام وتوفير الطاقة في المناطق الحضرية تحدياً يتمثل في نضوب موارد طاقة الوقود الأحفوري، وفي بُعد تحقيق الوعد بتكنولوجيات جديدة وكفؤة، ولا سيما للفقراء في المناطق الحضرية. والحصول على الطاقة ضروري لطهي الطعام والحفاظ على مستويات الراحة في بعض المدن. وينبغي للحكومات أن تستعرض متطلبات النقل الحضري وكفاءة استخدام الطاقة وأن تصمم النظم الملائمة، بما في ذلك للفقراء.

٥٠ - والقضايا العابرة للحدود أمر أساسي فيما يتعلق بإعادة تدوير الموارد المائية والنفايات والتخلص منها. وهذه المسائل، التي تتفاقم بفعل تغير المناخ، ستؤثر في توافر المياه على وجه الخصوص. ويجب على الحكومات، لدى تصميم نظم تراعي مصالح الفقراء لتوسيع سبل الحصول على الخدمات الأساسية والبنية التحتية، أن تجري تقييماً للآثار المحلية والوطنية والإقليمية والعابرة للحدود لإعادة تدوير موارد المياه والنفايات والتخلص منها والآثار الناجمة عن تغير المناخ.

رابعاً – آثار الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية الحضرية المستدامة والقضاء على الفقر في المناطق الحضرية

٥١ – بعد نحو ٢٠ عاماً من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد في ريو دي جانيرو من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، سيعاد النظر في مفهوم التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة – ''مؤتمر ريو + ٢٠''. وتتمثل أهداف المؤتمر في ضمان تجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة؛ وتقييم التقدم المحرز حتى الآن والثغرات في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة؛ ومواجهة التحديات الجديدة والناشئة. والموضوعان الرئيسيان للمؤتمر هما الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

٥٢ – وتستدعي التحديات العالمية المتصاعدة التي يواجهها العالم حالياً رؤية جديدة تتمثل في الرخاء المشترك الذي يحترم الحدود الأرضية، وتقارب مستويات المعيشة صعوداً إلى الأعلى، وتقارب الآثار البيئية السلبية هبوطاً إلى الأدنى. ويجب استكمال هذه الرؤية بتحديد السبل الممكنة لتحقيقها، وباتخاذ خطوات عملية، بما في ذلك إنشاء أو تعزيز الشراكات العالمية والتعاون العالمي، والابتكار التكنولوجي والمؤسسي، وإحداث تغيرات في تفضيلات البشر وسلوكهم، وتعديلات في التوزيع العالمي للدخل والثروة.

٥٣ – وللمدن دور حيوي ينبغي أن تؤديه في تحقيق الاقتصاد الأخضر. وينطوي بلوغ هذا الهدف على تبني استراتيجيات للتنمية الاقتصادية الخضراء على مستوى المدن ومستوى المناطق الأكبر المحيطة بها، ومن خلال شبكات المدن التي تعمل على نطاقات أكبر. والمدن والمناطق الحضرية الكبرى مثل شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية وكوريتيبا في البرازيل قادرة على التخطيط لتنمية تخلق فرص العمل وتقلل من استهلاك الطاقة وتحد من الانبعاثات.

٥٤ – ويجب على الحكومات أن تتصدى لمسألة التكوين الواسع النطاق للأحياء الفقيرة، الذي يعرض الملايين من سكان المناطق الحضرية لآثار تغير المناخ. وتلزم إصلاحات شاملة فيما يتعلق بالأراضي والإسكان، بما في ذلك العمل على تحقيق أنماط استخدام للأراضي وتصنيفات إسكانية ومستويات كثافة سكنية وأنماط بناء أكثر ملاءمة، تؤثر على الهيكل المكاني المبني للمدينة. ومن القضايا التي سيُنظر فيها التكثيف الحضري مقابل الزحف العمراني، والمساحات السكنية، وخفض الانبعاثات المرتبطة بالشكل الحضري وأنماط التنقل الحضرية.

٥٥ – وتشكل المباني مصدراً رئيسياً لانبعاثات غازات الدفيئة، ويمكن أن يعزى إلى المباني ما يصل إلى ٤٠ في المائة من الاستهلاك العالمي للطاقة. ويجب أن تشمل إصلاحات قطاع الإسكان تعزيز معايير المباني الخضراء والممارسات الإسكانية المستدامة، من أجل الحد من البصمة الكربونية للمساكن.

٥٦ – وسيؤدي تحسين استخدام الأراضي وتخطيط النقل إلى انخفاض في انبعاثات الكربون الناتجة من حركة المرور. وقد حازت السلطات المحلية في بوغوتا قصب السبق في اتباع نهوج جديدة في هذا المجال، وتقوم السلطات المحلية في عمَّان بوضع برنامج متعدد القطاعات للحد من الانبعاثات. ويؤدي الفشل في توفير الأراضي المزودة بالخدمات الكافية لجميع الفئات الاجتماعية، ولا سيما الفقراء، إلى نشوء الاستيطان غير النظامي في مناطق هشة بيئياً. ومن شأن إدارة المعلومات وسجلات الأراضي لصالح

الفقراء وبمشاركة المجتمعات المحلية أن تحسِّن أيضاً الإدارة البيئية لأحياء المدن. والأراضي من الموجودات الحيوية للفقراء، وهي من ثم أساسية للاقتصاد الأخضر الذي يساعد أيضاً على القضاء على الفقر.

٥٧ - وستكون لتغير المناخ آثار إيجابية وآثار سلبية على توفير الخدمات الأساسية. وستشكل الأحوال المناخية المتطرفة تحديات أكبر وستتطلب المرونة في إدارة نظم مثل تخزين المياه، وستتطلب أيضاً التكيف من أجل تحسين مرونة نظم توفير البنية التحتية. وسوف تتطلب كوارث البنية التحتية والمناخ، إلى جانب غيرها من الكوارث التي يسببها الإنسان والكوارث الطبيعية، استجابات جديدة أيضاً. ويشكل فشل إدارة البنية التحتية عند تفشي وباء الكوليرا في هايتي مثالاً يوضح ذلك.

٥٨ - وسيؤدي تحسين النظم الحضرية إلى رفع مستوى الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها على نطاق واسع، وسيكون له تأثير إيجابي كبير على قدرة المدن على التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه. ولا يمكن القيام بذلك إلا من خلال إصلاح النظم الحضرية بغية توسيع سبل الحصول العادل على الأراضي والسكن والخدمات الأساسية.

الإطار المؤسسي للتنمية الحضرية المستدامة

٥٩ - يجب أن يوفر إطار التنمية الحضرية المستدامة إجراءات ونتائج متسقة في المدن بالطريقة التي لا تعرض للخطر احتياجات السكان الحاليين والمستقبليين ومتطلباتهم. وتوفر الحوكمة والمؤسسات الأساس لهذا الاتساق وللتمكين من توسيع سبل الحصول على الأراضي والسكن والخدمات الأساسية والبنية التحتية. وإضافة إلى إدراج جدول الأعمال الحضري في مفهوم التنمية المستدامة العالمي، يتمثل التحدي في تحديد العناصر المؤسسية العالمية وفوق الوطنية التي يمكن أن تسهل التكامل، على أساس مستمر، عبر الولايات القضائية والهياكل البرنامجية القائمة، دون أن تقوضها أو تحل محلها. وهناك حاجة عاجلة إلى عهود عالمية واتفاقات عابرة للحدود.

٦٠ - وعلى الصعيد العالمي، ينصبّ التركيز على إجراء تقييم نقدي لأداء لجنة التنمية المستدامة، من أجل تقويتها وجعلها أكثر فعالية في ضمان الاتساق بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة في سياق برنامج موحَّد في إطار ''أمم متحدة واحدة'' والتنسيق فيما بين الوكالات على الصعيد الوطني وصعيد المدن.

٦١ - وقد دعا جدول أعمال القرن ٢١[٥] المؤسسات إلى تضمين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة على المستوى الوطني. وقد أنشأت بعض البلدان مجالس أو منتديات وطنية للتنمية المستدامة. ويلزم استحداث جيل جديد من الإجراءات والاستراتيجيات، يتضمن نهوجاً جديدة إزاء التنمية الحضرية المستدامة. ومن الضروري الاعتراف بدور السلطات المحلية في السياق المؤسسي العالمي للتنمية المستدامة، بغية تمكين تلك السلطات من تضمين الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمدن. ومن المسلم به الآن أن العديد من الإجراءات اللازمة للتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع آثار تغير المناخ سيتعين اتخاذها على مستوى المدن. وينبغي تكليف موئل الأمم المتحدة بإثارة هذه القضايا في المناقشات الدولية.

(٥) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8، والتصويب)، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

خامساً – أسئلة للمناقشة

٦٢ – ربما يود المشاركون في الدورة الثالثة والعشرين في النظر في الأسئلة الواردة أدناه.

٦٣ – ما هي العقبات التي تواجه صوغ سياسات الأراضي وتنفيذها في مجال توفير السكن والخدمات الأساسية؟ وكيف يمكن أن تيسر نظم الأراضي التي تراعي مصالح الفقراء توفير السكن والخدمات الأساسية والبنية التحتية ومنع تكوين الأحياء الفقيرة؟

٦٤ – ما هي المبادئ الرئيسية للتنمية الحضرية المستدامة؟ وكيف ينبغي تصور الاستدامة فيما يتعلق بتوسيع سبل الحصول العادل على الأراضي والسكن والخدمات الأساسية والبنية التحتية؟

٦٥ – ما هي آليات الحوكمة التي تسهل التكامل والتنسيق بين نظم تخطيط وتوفير وإدارة المياه والصرف الصحي والأراضي والإسكان والنقل والطاقة؟ وما هي العوامل الرئيسية للنجاح؟ وما هي المعوقات الرئيسية؟

٦٦ – ما هي الآثار المترتبة على الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية الحضرية المستدامة والحد من الفقر في المناطق الحضرية؟ وما هي الأدوار التي تؤديها الحكومات الوطنية والمحلية في تعزيز التنمية الحضرية المستدامة والحد من الفقر في المناطق الحضرية وفي تعزيز الأطر المؤسسية ذات الصلة؟

٦٧ – يمكن للمدن وأحياء المدن وشبكات المدن في مختلف المناطق الاختيار من بين استراتيجيات مختلفة لتحقيق الاقتصاد الأخضر، باستخدام النماذج والتكنولوجيات الجديدة للتنمية الحضرية. فما هي التحديات التي يتعين التغلب عليها لتحقيق ذلك؟

٦٨ – يمكن أن تساعد الحكومات الوطنية والمحلية المدن على العمل معاً على تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، بمساعدتها على التفكير الذي يتعدى إطار اختصاصها القضائي والتوصل إلى حلول حوكمية مبتكرة لشواغلها المشتركة. فما هي التحديات التي يتعين التغلب عليها لتحقيق ذلك؟